

الحكومة الإلكترونية في الدول النفطية الواقع والتحديات

- د. شول بن شهرة
- د. قرباتي مليكة
جامعة غرداية

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقلبات أسعار النفط و تداعياتها على الحكومة الإلكترونية في الدول المنتجة للنفط خاصة وأن السنوات الأخيرة شهدت أزمة نفطية تأثرت بها اقتصاديات عديد الدول وفي مقدمتها الدول النفطية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، حيث توصلت إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر سلبا و إيجابا على مسار مشروع الحكومة الإلكترونية بحسب انخفاض أو ارتفاع الأسعار. لكن في حالة الآثار السلبية هنالك العديد من الحلول المنتهجة للتخفيف من حدة هذا التأثير.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات لضمان استمرار مشروع الحكومة الإلكترونية وعدم تأثره كثيرا بانخفاض أسعار النفط منها: بحث سبل للتمويل الذاتي للمشروع وإيجاد أخرى بديلة لتلك المعتمدة في الخطة الاستراتيجية له.

Résumé:

L'étude visait à identifier les fluctuations des prix du pétrole et son impact sur le gouvernement électronique dans les pays producteurs de pétrole et en particulier que ces dernières années ont été témoins de crise du pétrole a affecté les économies de nombreux pays de nations les pays productrices de pétrole.

L'étude reposait sur une approche descriptive, où ont constaté que les fluctuations des prix du pétrole négativement et positivement affectent le cours du projet e-gouvernement, en fonction des prix bas ou élevés. Mais dans le cas des effets négatifs faits connus, il existe de nombreuses solutions pour atténuer cet impact.

Et l'étude a recommandé un certain nombre de recommandations visant à assurer la poursuite du projet e-gouvernement et non influencé les prix du pétrole beaucoup plus faibles, notamment: discuter des moyens d'auto-financement du projet et de trouver une autre alternative à celles adoptées dans le plan stratégique pour lui.

مقدمة:

شهدت أسعار النفط على مدى التطور الصناعي لها تقلبات وعدم استقرار بحسب الظروف والأسباب المحيطة فتارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، وفي هذه الحالة الأخيرة تسبب أزمة نفطية تلقي بظلالها على مختلف الدول خاصة المنتجة للنفط والتي يعتمد اقتصادها كثيرا على العائدات النفطية مثلما حدث خلال السنوات الأخيرة. وفي ظل هذه التقلبات فإن أهم ما يتأثر هو المشاريع الضخمة إيجابا أو سلبا كمشروع الحكومة الإلكترونية الذي فرضه التطور التكنولوجي وعصر الرقمنة بحيث تسارعت مختلف الدول إلى تبنيه في السنوات الأخيرة بعدما كانت أمريكا المهد الذي نشأ فيه ونجحت في تطبيقه. هذا المشروع يحتاج إلى توفر عدة متطلبات خلال مراحل حياته لتنفيذه و ضمان نجاحه تستلزم بدورها توافر التمويل الكافي لتغطيتها والذي يتحكم في عدة عوامل منها المستوى الاقتصادي للدولة والمرتبط غالبا أو أساسا في الدول النفطية بمدى تغير أسعار النفط.

وتتبدى أهمية هذا الموضوع كونه من المفاهيم التي أفرزها التحول نحو العصر الرقمي، كما نجد أن أهميته تبرز كذلك من خلال كونه يعالج مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على مسار مشروع الحكومة الإلكترونية في الدول المنتجة للنفط .

ولعل الهدف من دراسة موضوع الحكومة الإلكترونية هو بيان مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على نجاح أو فشل مشروع الحكومة الإلكترونية والتحديات التي تواجه هذا المشروع في ظل هذه الظروف الاقتصادية .

ولما كان لتقلبات أسعار النفط أثرها على مختلف المشاريع الاستثمارية والإنمائية الضخمة ، كانت دراستنا تنصب على أحد هذه المشاريع ومدى تأثيره بذلك وهو مشروع الحكومة الإلكترونية ، لذلك تمحورت إشكالية الدراسة حول: الى اي مدى تأثر تقلبات أسعار النفط على مشروع الحكومة الإلكترونية،

ونحاول ان نعالج هذا الموضوع من خلال محورين هي: المحور الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية ، المحور الثاني: واقع وتحديات الحكومة الإلكترونية في الدول النفطية في ظل تقلب أسعار النفط .

المحور الأول

مفهوم الحكومة الإلكترونية:

سنعالج في هذا المحور مفهوم كل من الحكومة الإلكترونية مقتصرين في ذلك على تعريفها وخصائصها ومن ثم متطلبات تطبيقها ويكون ذلك من خلال ما يلي :

أولا- تعريف الحكومة الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الحكومة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة والغامضة بعض الشيء ، إذ لم يتفق الفقهاء على تعريف جامع و مانع لها وذلك يعود لاختلاف آرائهم حول هذا المفهوم فمنهم من يرى بأنها

حكومة تقليدية تقدم خدماتها بشكل إلكتروني و هي بذلك عبارة عن نسخة افتراضية للحكومة التقليدية، و منهم من يعتمد في تعريفها على معيار يحدده و على هذا الأساس ظهرت ثلاث مدارس منظرية لهذا المفهوم هي: مدرسة تكنولوجيا المعلومات التي ركزت في تعريفها للحكومة الإلكترونية على استخدام تقنيات المعلومات في العمل الحكومي مدرسة إبداع الإدارة التي عرفت الحكومة الإلكترونية على أساس ضرورة الإبداع و الابتكار في الإدارة ، أما المدرسة الثالثة فهي مدرسة إعادة اختراع الحكومة التي ركزت على إحداث تغييرات جوهرية في أساليب و استراتيجيات العمل الحكومي؛ ونتاجا لهذا التباين في الآراء تباينت التعاريف و اختلفت إلا أن التعريف الراجح هو الذي يعتبر الحكومة الإلكترونية: «النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية أي التقليدية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الإلكترونية و أنظمة المعلوماتية في حين تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة»¹ وعموما نجد أن الحكومة الإلكترونية هي: استغلال المؤسسات و أجهزة الحكومة التقليدية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و مواكبة التطور الحاصل في هذا المجال لإحداث تغيير جذري في طرق و أساليب و استراتيجيات عملها بهدف تقديم خدمات سريعة ذات جودة عالية و دقة متناهية للمتعامل معها سواء كان الموطن أو مؤسسات الأعمال أو حتى بين الأجهزة الحكومية ذاتها، ويكون ذلك من خلال بوابة إلكترونية آمنة معلوماتيا".

إذن هذا المفهوم له ما يميزه عن الشكل التقليدي للحكومة الإلكترونية و هو ما سنتعرف عليه في العنصر الموالي.

ثانيا- خصائص الحكومة الإلكترونية :

تتميز الحكومة الإلكترونية بجملة من الخصائص و المميزات نذكر منها:

- أنها ذات إلكتروني بدل الوثائق الورقية و الأرشفة الورقي؛
- أنها ذات دوام مفتوح : فهي تقدم خدماتها طيلة أيام الأسبوع لمدة 24 ساعة و على مدار السنة؛
- أنها ذات خدمات مبتكرة و متسمة بالسرعة ، الشفافية ، الدقة و الكفاءة ، إضافة إلى كونها خدمات علمية عابرة للحدود بحيث يمكن لأي شخص من أي مكان في العالم و في أي وقت الاستفادة منها؛
- شكل إلكتروني إذ تعتمد في أداء أعمالها على وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛
- أنها ذات إجراءات رقمية بسيطة و مختصرة بحيث أن الشكل الإلكتروني للخدمات اختصر العديد من الإجراءات الطويلة و المعقدة التي يعاني منها الشكل التقليدي؛
- أنها بلا أوراق و ذلك كونها تعتمد على الوثائق الإلكترونية و الأرشفة
- أنها ذات نظام عمل عن بعد بحيث أن الموظف في الحكومة الإلكترونية يستطيع تقديم الخدمة لطلابها من أي مكان يتواجد فيه دون الارتباط بمكان محدد للعمل؛

- أنها ذات تنظيم شبكي أفقي واسع حيث تعتمد على وجود الإنترنت وإنشاء بنية مؤسسية على أساس تعاون فريق العمل والمشاركة في المعلومات؛²

- أنها ذات وجود افتراضي غير مادي في الشبكات وأنظمة المعلومات؛

- أنها ذات قدرة إستشرافية مرتفعة فهي تحاول تجنب المشاكل قبل وقوعها بدل الانشغال بحلها بعد ذلك؛

- حكومة تتجه إلى العميل بدل توجه العميل إليها لتلبية حاجاته؛

- حكومة غير مركزية فهي تتجه نحو فكرة المشاركة والعمل بروح الفريق؛³

- المرونة: أي القدرة على استيعاب المتغيرات والاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب مع متجاوزة عقبات الزمن، المكان وصعوبة الاتصال؛⁴

- تتسم بالعلاقة غير المباشرة بين الموظف العام والمتعامل.

من خلال هذه الخصائص تبرز مختلف المزايا التي يتمتع بها نظام الحكومة الإلكترونية والتي تتلخص فيما يلي :

- توفير الوقت والجهد والمال من خلال سرعة أداء الخدمات واختصار الإجراءات الإدارية.

- تحسين مستوى أداء الخدمات من حيث الدقة والجودة.

- تخفيض التكاليف.

- القضاء على الفساد الإداري⁵ من خلال تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال والعلاقة غير المباشرة بين الموظف وطالب الخدمة.

- تحقيق الشفافية في المعاملات دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العمومية من خلال إتباع إجراءات محددة.

- مشاركة المواطن في صناعة مختلف القرارات الحكومية.

ثالثا - متطلبات الحكومة الإلكترونية :

يحتاج التحول نحو الحكومة الإلكترونية إلى توفير عديد الاحتياجات والمتطلبات لضمان نجاحه نذكر منها ما يلي:

*المتطلبات التقنية والفنية : ولعل أبرزها توفير البنية التحتية التقنية اللازمة للمشروع من أجهزة الحاسوب وملحقاته، برامج وتطبيقات الحاسوب، مختلف شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، الهواتف النقالة، انتشار واسع لشبكة الإنترنت... إذ يجب أن توفر في المؤسسات العمومية في إطار عملية الحوسبة ، استخدام تكنولوجيا موحدة بين مختلف المؤسسات العمومية ، وتوفير أيضا في السوق الوطنية بأسعار معقولة تمكن المواطنين من اقتنائها.

*المتطلبات السياسية: تتمثل في وجود قيادة سياسية فعالة وذات إرادة قوية ترافق المشروع وتدعمه خلال كل مراحله.

*المتطلبات البشرية: تحتاج الحكومة الإلكترونية لتطبيقها ونجاحها إلى خبرات وكفاءات متخصصة محلية وأجنبية ، موارد بشرية مؤهلة ومدربة وواعية بهذا المفهوم وقادرة على الإقلاع بالمشروع.

* المتطلبات الإدارية : تتمثل في : وضع الخطة الإستراتيجية التي يجب أن تكون واضحة ومحددة الأهداف ، واقعية ؛ توفير وحدات معلوماتية على مستوى كافة المؤسسات العمومية ، القضاء على الازدواجية في الوظائف،... الخ.

*المتطلبات الاجتماعية والثقافية: تتلخص في توفر مستوى مناسب من التعليم والثقافة الإلكترونية و الوعي الإلكتروني لدى كافة شرائح المجتمع، الإعلام والترويج للمشروع، وغيرها من المتطلبات.

* المتطلبات التشريعية: هذه من بين العوامل المهمة في بناء ثقة المستخدم في الخدمات الإلكترونية بحيث يجب توفير كافة القوانين اللازمة لضمان نجاح المشروع التي من بينها : قانون التخلص من الأعمال الورقية، قانون المعاملات الإلكترونية، تعديل القانون التجاري، تعديل القانون المدني، تعديل قانون الوظيفة العامة، قوانين حماية المعلومات الشخصية، قانون فتح البيانات، قانون التوقيع الإلكتروني، قانون الوقاية من الجريمة المعلوماتية ومكافحتها....

*المتطلبات الاقتصادية: تتمثل في توفير موارد مالية ضخمة كافية طيلة فترة إنجاز المشروع لتمويل برامج حوسبة المؤسسات الحكومية، تدريب ، تأهيل الكوادر البشرية ، جلب الخبرات الأجنبية و توظيف الكوادر المتخصصة...، إضافة إلى فتح مجال الاستثمار في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، و غيرها.

هذه المتطلبات تؤثر في توفرها عدة عوامل خاصة في الدول المنتجة للنفط أين نجد أن تقلب أسعار النفط في ها له الأثر الكبير عليها. وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المحور الثاني.

المحور الثاني

تحديات الحكومة الإلكترونية للدول النفطية في ظل تقلب أسعار النفط

في هذا المحور سنحاول تسليط الضوء على واقع مشروع الحكومة الإلكترونية في الدول المنتجة للنفط وتداعيات تقلب أسعار النفط عليه و التحديات التي تواجهه في كنف انخفاض هذه الأسعار، وهو ما سيكون من خلال العناصر التالية:

أولا- واقع الحكومة الإلكترونية في الدول المنتجة للنفط

تشهد مشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول التي يعتمد اقتصادها على العائدات النفطية تأرجحاً بين النجاح والفشل بقدر درجة الاعتماد على النفط كمصدر للاقتصاد الوطني. ولعل من أمثلة الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة هامة ونجحت في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية إلى

درجة وصلت فيها إلى حد تحقيق الحكومة الذكية دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت رائدة في هذا المجال بفضل توافر عدة عوامل ساهمت في ذلك منها ما حظي به المشروع من اهتمام كبير و ما رصد له من تمويل كاف، وهذا في إطار السياسة الاستثمارية التي انتهجتها هذه الدولة والتي ركزت على تطوير تكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، رافق هذا المشروع مشاريع أخرى مدعمة له منها إنشاء قرية الإنترنت والعمل على تطوير التجارة الإلكترونية و جذب عدد كبير من كبار شركات تكنولوجيا المعلومات مثل مايكروسوفت و أوراكل و أبل ماكنتوش لاتخاذ دبي كمقر لعملياتها في الشرق الأوسط.⁶

في حين نجد من بين أمثلة الدول النفطية التي تأثرت بتقلب أسعار النفط و فشلت حسب الكثير من المختصين في تطبيق الحكومة الإلكترونية الجزائر وذلك راجع لعدة عوامل. و كما ذكرنا أن مشروع الحكومة الإلكترونية يتأثر كثيرا بما يطرأ على أسعار النفط من ارتفاع و انخفاض في قيمتها حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تراكم الفوائض المالية و نمو الجباية البترولية مما يسمح للدولة بالتدخل بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة التي من بينها مشروع الحكومة الإلكترونية (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتأتية من تصدير النفط.⁷ و من أبرز إسهامات ارتفاع أسعار النفط في مشروع الحكومة الإلكترونية ما يلي:

- توفير الدعم و التمويل المالي اللازم والكافي للمشروع و ضمان ديمومته و استمراريته.
- ارتفاع الدخل الفردي مما يمكن الأفراد من اقتناء التكنولوجيات الحديثة اللازمة للتفاعل مع الخدمات الحكومية الإلكترونية و يمكنهم أيضا من استخدام الإنترنت.⁸
- توفير تكنولوجيات حديثة متطورة مواكبة لكل التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية مما يوفر للمشروع البنية التحتية الملائمة لتنفيذه.
- توفير الكفاءات و الخبرات الأجنبية المتخصصة اللازمة .

فضلا عن ذلك نجد أن انخفاض أسعار النفط و بالتالي انخفاض المستوى الاقتصادي الوطني يؤدي إلى ظهور عدة تحديات و عوائق أمام مشروع الحكومة الإلكترونية . هذه التحديات سنتعرف عليها في العنصر الموالي.

ثانيا- تحديات الحكومة الإلكترونية في الدول المنتجة للنفط في ظل تقلب أسعار النفط

شهد العالم في الآونة الأخيرة أزمة اقتصادية نفطية نتيجة انخفاض سعر برميل البترول إلى مستويات جد منخفضة . هذا الانخفاض أثر كثيرا على الدول التي يعتمد اقتصادها الوطني على النفط ، مما اضطر هذه الدول غلى البحث عن حلول باللجوء إلى المديونية أو انتهاج سياسة تقشفية و تخفيض الاستثمارات الضخمة لتخطي الأزمة . و قد أدى الانخفاض في أسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات

الجبائية البترولية وانخفاض النفقات العامة خاصة في المجال الاستثماري ولتنموي بحيث يؤثر على المشاريع التنموية، فقد يؤدي إلى التخلي عن مشاريع قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد.⁹ ومن بين المشاريع الضخمة التي تتأثر مشروع الحكومة الإلكترونية بحيث تنعكس آثار انخفاض أسعار النفط إما مباشرة عليه أو بطريقة غير مباشرة و تصل إلى حد فشل المشروع و إجهاضه خاصة إذا كان في بدايات تنفيذه و ذلك كون انخفاض الأسعار هذا يضعه أمام عديد التحديات.

فبالنسبة للتأثير غير المباشر لانخفاض أسعار النفط على مشروع الحكومة الإلكترونية نجده يتمثل في التحديات الآتية الذكر:

- نقص تمويل برامج الحكومة الإلكترونية مما يؤدي إلى إبطاء تنفيذ بعضها وإلغاء تنفيذ البعض الآخر وهذا ينعكس على المدة المحددة للمشروع بحيث تزيد عن المطلوب وتزيد معها التكاليف.
- انخفاض مستوى الاستثمار خاصة فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية و الاكتفاء باستيراد تكنولوجيات أقل جودة و حوادث من تلك التي يحتاجها مشروع الحكومة الإلكترونية ليضاهي و يواكب غيره من نظرائه في الدول الرائدة في هذا المجال .
- توفير بيئة ملائمة للفساد نتيجة لانخفاض الاستثمارات و البحث عن مشاريع و استثمارات منخفضة الكلفة.
- رداءة التكنولوجيا المستخدمة و المعتمدة في المشروع و بالتالي رداءة الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونيا وهذا ينجر عنه تعزيز عدم ثقة المستخدم و الصورة السلبية المترسخة لديه عن حكومته.
- أما بالنسبة للتحديات غير المباشرة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط فهي تتلخص في :
- انخفاض مستوى الدخل الفردي مما يؤثر على قدرة المواطنين على اقتناء التكنولوجيات الحديثة من حواسيب ، هواتف ذكية و ألواح إلكترونية و غيرها، كما يؤثر على قدرتهم على استخدام و الاستفادة من شبكة الإنترنت، و هذا يؤثر بدوره على قدرة المستخدمين على التفاعل مع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة على بوابتها الإلكترونية، فضلا عن مساهمته في تعميق الأمية الإلكترونية لدى المواطنين.
- عدم القدرة على الاستعانة بالخبرة الأجنبية خاصة تلك التي ساهمت في وضع نماذج ناجحة للحكومة الإلكترونية و التي تتميز بالتكلفة الباهضة، و الاكتفاء بالخبرة المحلية التي لا تمتلك التجربة الكافية في هذا المجال و ينقصها الكثير مقارنة مع نظيرتها الأجنبية.
- انخفاض أو تقليص برامج التدريب المخصصة للعاملين بالمؤسسات الحكومية حول مشروع الحكومة الإلكترونية، و هذا عامل جد مؤثر على نجاح المشروع كون العنصر البشري له دور بالغ الأهمية في ذلك.

لكن هذه التحديات يمكن التغلب عليها من خلال عدة حلول وتدابير تتخذ في هذا الشأن نذكر منها:

- البدء عند تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية بخدمات إلكترونية تسمح بتمويل ذاتي للمشروع منها على سبيل المثال: الإعلان عبر صفحات الحكومة الإلكترونية لقاء رسوم عالية، فرض رسوم على استخدام البوابة الإلكترونية للحكومة ، استخدام أجهزة الحاسوب لرصد المخالفات المرورية على الطرقات السريعة و جمع الرسوم و الغرامات المترتبة عنها مثلما هو معمول به في الهند¹⁰ ، جمع الضرائب بطريقة إلكترونية ،....

- تنفيذ مشاريع تمهيدية قليلة الكلفة للحكومة الإلكترونية على مستوى مؤسسة واحدة كمؤسسة الأمن في ولاية واحدة و بخدمات إلكترونية بسيطة للتأكد من الكلفة الحقيقية للمشروع كله ، و الوقوف على أهم متطلباته وتحدياته ولتعريف جمهور المستخدمين بالمشروع .

- قياس مدى استعداد المواطنين لتبني المشروع و مدى وعيهم بأهميته قبل الإقدام على تنفيذ أي برنامج أو مشروع مكلف من مشاريع الحكومة الإلكترونية عن طريق سبر الآراء وغيرها.

- إسناد تنفيذ بعض مشاريع الحكومة الإلكترونية إلى القطاع الخاص في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- اللجوء إلى طلب الدعم من الهيئات الدولية التي تدعم مشاريع الحكومة الإلكترونية خاصة في الدول النامية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و هذا كآخر الحلول لأن هذا الحل يعني خضوع الدولة لشروط قسرية تفرضها هذه الهيئات وتدخلها في متاهات المديونية.

خاتمة :

في ختام هذا الموضوع و بعد هذا التحليل نخلص إلى النتائج التالية :

- أن مفهوم الحكومة الإلكترونية حديث الظهور جاء نتيجة للتطور التكنولوجي في مجال المعلومات و الاتصالات مما شجع الحكومات على اعتماد التكنولوجيات الحديثة في أداء وظائفها؛
- أن نظام الحكومة الإلكترونية يتميز بالعديد من الميزات تجعله يؤثر و يتأثر بمحيطه و الظروف السائدة فيه.
- أن نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية يحتاج إلى توافر عديد المتطلبات التي بدورها تتطلب استقرار الاقتصاد الوطني وقوته لتغطية كافة المتطلبات.
- أن مشروع الحكومة الإلكترونية في الدول النفطية يتأثر بتقلب أسعار النفط إما إيجاباً أو سلباً.
- أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر على هذا المشروع بالإيجاب بحيث يتوفر التمويل الكافي له، ويفتح مجال الاستثمار ، مما يسمح بتوفير ما يتطلبه.
- أن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلباً على هذا المشروع ، وهذا التأثير يكون إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بحيث يضعه أمام عدة تحديات.

- أن التحديات التي يواجهها مشروع الحكومة الإلكترونية في ظل انخفاض أسعار النفط يمكن مواجهتها باتخاذ جملة من التدابير والحلول.

- التوصيات:

من أهم التوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- لنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية في ظل تقلب أسعار النفط يجب تخصيص تمويل كافٍ له و ضمان استمراريته على مدى تطور حياته سواء ارتفعت أسعار النفط أم انخفضت.
- البدء بتنفيذ خدمات إلكترونية تسمح بتمويل ذاتي للمشروع وتضمن استمرار هذا التمويل في حالة انخفاض أسعار النفط.
- تفعيل وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإسناد تنفيذ بعض برامج الحكومة الإلكترونية إلى هذا الأخير.
- البحث عن مصدر تمويل خارجي لمشروع الحكومة الإلكترونية، لكن هذا الحل غير محبذ لأنه يكبل الدولة بقيود المديونية.

الهوامش :

- 1- أحمد بن عيشاوي ، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال ، مقال منشور بمجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، العدد 07، ورقة ، 2009، ص:288.
- 2- سحر قدوري، الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة ، مقال منشور بمجلة المنصور ، كلية المنصور الأهلية، ج1، ع 14 خاص بالمؤتمر العلمي العاشر يومي : 24-25/10/2009 ، ص: 16 .
- 3- عزي الأخضر، جلطي غالم ، دور الإعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف " الحكومة الإلكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الرشيد" ، مقال منشور بمجلة الحكمة، ع 12 ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2010 ، ص: 149 .
- 4- حسن بن محمد الحسين ، التوجهات والأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية – نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 01-04/11/2009 ، ص: 21.
- 5- إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية: مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص:56-58.
- 6- محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة و التطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص: 13.

- 7- عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008/2007، ص: 83-84.
- 8- رأفت رضوان، الحكومة الإلكترونية، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 05، مايو 2005، ص: 34.
- 9- نبيل أبو فليج ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، 2003، ص: 256.
- 10- محمد نور بن ياسين فطاني ، عصام بن يحي الفيلالي، الحكومة الإلكترونية ، مقال منشور بمجلة نحو مجتمع المعرفة ، جامعة الملك عبد العزيز، العدد التاسع ، جدة ، 1427هـ، ص: 54-55 .